

منهج تحقيق النصوص عند العرب القدامى

أ دكدوك محمد ج الجزائر

عنى المتقدمون من علماء العربية الأوائل بالتحقيق والتدقيق، وعرفوا بالضبط والإفادة، حتى تهيأ لهم منهج قويم، قائم على أسس متينة، بل إنه يعد أدق منهج يحتذيه قلة من المحققين المعاصرين، ويفرمنه الكثرة طلبا للاستخفاف.

وفي هذا الفصل سنذكر أسس التحقيق المعاصر، مقارنا بموقف المتقدمين منه، ولعل عناية المتقدمين بكلام الله العزيز، وقراءاته، والعمل على ضبطها، ثم عنايتهم بالحديث الشريف، وأسانيده، ورواته كل ذلك دفعهم الى ان يأخذوا أنفسهم بالصعب من المسالك، فيضبطوا، ويجيدوا في علومهم المختلفة من منظوم ومنثور.

فتحقيق النصوص ليس من مبتدعات عصرنا الذي أخذ فيه المحققون بالمنهج العلمي، وليس من مبتدعات المستشرقين على إبداعهم وإجادتهم في نشر ذخائر التراث العلمي العربي، كما يظن طائفة من شبان عصرنا .

فلقد بدأ علماء المسلمين بهذا المنهج العلمي، وأخذوا أنفسهم بكل صرامة في سبيل الوصول إلى الحقيقة، وليس أدل على هذا من الخدمة الصادقة التي أولوها للحديث الشريف، فانتهت تلك العناية بتوصيلهم إلى علوم الحديث .

والواقع انه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ في أوروبا وأمريكا أن يكتبوا أحسن من كتاب (الإلماع للقاضي عياض)، فان ما جاء فيه من مظاهر الدقة في التفكير، والاستنتاج تحت عنوان (تجري الرواية والجمي باللفظ) يضاهي أدق ما ورد في الموضوع نفسه في أهم كتب الفرنجة في ألمانيا وفرنسا و أمريكا وبلاد الانجليز.. والواقع أن المتشود لوجية الغربية التي تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربي، ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمت إليه بصلة قوية .

والقواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصل إلى الحقيقة في الحديث، تتفق في جوهرها واتجاهها والأنظمة التي اكتشفها علماء أوربا فيما بعد، في بناء علم المثلولوجية.. وبإمكاننا أن نصارح زملاءنا في الغرب، فنؤكد لهم بان ما يفأخرون به من هذا القبيل نشأ، وترعرع في بلادنا، ونحن أحق الناس بتعليمه والعمل بأسسه وقواعده⁽¹⁾.

ولعل أول ما ينبغي الوقوف عنده ، حين نتحدث عن تحقيق تراثنا الأدبي وغير الأدبي ما وقع في وهم كثيرين ⁽²⁾ من شيوخوا وزملائنا أن المستشرقين هم الذي وضعوا قواعد هذا التحقيق العلمي مستضيئين فيها ، بما وضعه العلماء عندهم من قواعد في نشر النصوص اليونانية ، واللاتينية ، وهي قواعد تُردُّ إلى الثبوت من نسبة النص إلى صاحبه ، وجمع مخطوطاته ، والمقابلة بينها في الهامش ، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات .
والواقع أن هذه القواعد لم تفت أسلافنا ، بل لقد بلغوا فيها من الدقة والإحكام ما لم يبلغه المستشرقون .

فهذه القواعد السديدة التي وضعها المحدثون للتوثق من صحة الحديث النبوي ، ودقة رواية مصنفاته ، وإخراجها على خير وجه علمي ، طبقها أسلافنا من العلماء بالعربية والشعر القديم – منذ العصر الأول – تطبيقا واسعا حتى ينفون عنها الزيف والنحول ، وبدءوا في ذلك بتمييز الرواة المتهمين ، من الموثقين وظلَّ تحقيق الشعر القديم يمحّص ، ويبحث ، ويمتحن سنده وامتته ، حتى وضع ابن سلام فيه كتابه (طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين) ، وقد اتضح مما أسلفناه في الرواية الأدبية أن رواة العربية الموثقين من أمثال ابن سلام ، كانوا يفحصون ما تضيفه القبائل إلى شعرائها من أشعار ويرفضون رواية الرواة الوضّاعين على نحو ما تشدّد المحدثون في رواية الحديث النبوي ، وأن يكون أساس الرواية : اللقاء ، والمشافهة ، فكان علماء اللغة والشعر لا يقبلون الرواية من صحيفة ، ولا من مصنف مكتوب ، بل لا بد أن يكون أساسها الأخذ عن عالم ثبت في الرواية وفي اللغة ، وقد مضوا يعنون عناية بالغة بالإسناد على نحو ما عنى المحدثون ، بحيث لا نصل إلى أبي الفرج الأصفهاني في كتابه (الأغاني) حتى نجدّه يقدّم أكثر رواياته للأشعار والأخبار بسلسلة من الرواة الذين حملوه على مر الأزمنة ، وهو يستهل السند – غالباً – بكلمة (حدثنا) ، أو (أخبرنا) وإذا كان للشعر أو الخبر روايتان ساقهما جميعا ، صنيع المحدثين حتى يستطيع القارئ أن يقابل بين الروائتين ، وما ينطوي فيهما من تفاصيل أو من أشعار مزيدة .

والسند لا يلقي إلقاء دون تمحيص ، وإلا لم تكن هناك حاجة إلى ذكره ، فهو إنما يلقي لكي نتوثق من صحة الخبر أو الشعر بالضبط ، على نحو ما يتوثق المحدثين حتى يستطيع القارئ أن يقابل بين الروائتين ، وما ينطوي فيهما من تفاصيل أو من أشعار مزيدة .

والسند لا يلقي إلقاء دون تمحيص ، وإلا لم تكن هناك حاجة إلى ذكره ، فهو إنما يلقي لكي نتوثق من صحة الخبر أو الشعر بالضبط ، على نحو ما يتوثق المحدثون من رواية الحديث ، فمن

كان منهما من رجال السند نص عليه أبو الفرج ،ورفض روايته على نحو رفضه لكثير مما يرويه ابن الكلبي وابن خرداذيه ،وكثيرا يدفعه ما يدفعه فحصره لبعض الأشعار إلى الشك فيها والاثام ،وحيث يفرع إلى دواوين أصحابها كي يطمئن قلبه ،فان لم يجدها فيها ظل ينقب عنها حتى يهتدي إليها ،ويعرف ناظمها معرفة اليقين ، وقد لا يهديه البحث إلى صاحب الشعر الذي اتهمه ،فيحكم ذوقه وفقهه بأساليب الشعراء وصياغاتهم .

وإذا كان علماء الشعر واللغة قد بذلوا في توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد ،مستضيئين بجهود المحدثين في نقد الرواة ومتون الحديث ،فإنهم بذلوا نفس الجهد في توثيق المصنفات الأدبية واللغوية المغرقة في القدم ، وظلوا حتى القرن الرابع الهجري على الأقل يعدون الإملاء - كما عده المحدثون - أعلى مراتب العلم ،وحتى مع الإملاء كانوا يراجعون ما يملى عليهم ويحققونه ويفحصونه مهما كان صاحبه من العلم والحفظ والرواية والدراية .

وبعد هذا يقتضي البحث أن نورد نماذج مما جاءت في الشعر والأدب قديما مقارنة بأدق مناهج التحقيق المعاصر .

أولا : التثبت من نسبة النص إلى قائله

المراد بتوثيق النص :التأكد - بالدليل - من صحة نسبة النص إلى مؤلفه .

فهل كان القدماء يتثبتون من صحة نسبة النص إلى قائله ؟!

والجواب على ذلك أيسر من أن نبرهن عليه ،فكتب الأدب شعرها ونثرها منذ القرن الأول مليئة بما يبرهن على أن قدماء العرب كانوا يردون المنحول ، وقد قضى الباحثون المعاصرون وقتا طويلا يتجادلون في صحة الشعر الجاهلي ،والكثير من الأدلة التي كانوا يدلون بها في القديم هي هي إلى يومنا هذا ،فيذكر ابن سلام أن « في الشعر المسموع مفتعل موضوع لا خير فيه ،ولا حجة في عريته»⁽³⁾.

وكما فطن الجمحي إلى أن في الشعر المسموع مفتعل موضوع ،فطن إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبتها ،فلا شك أن هذه هي أول عمليات النقد وأساسه المتين ،إذ كيف نحقق كتابا لا نعرف مصدره فأبو عبيدة وابن نوح العطاردي يريان فيما يرويه لهما ابن داود مفتعلا موضوعا ،يخبرنا ابن سلام فيقول : « يخبرنا ابن داود بن متمم بن نويرة ،قدم البصرة في بعض ما يقدّم له البدوي في الجلب والميرة ،فنزل النحيب فأتيته أنا وابن نوح العطاردي ،فسألناه عن شعر أبيه متمم وقمنا بحاجته ،وكفينا ضيعته ،فلما نفذ شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار ويضعها لنا ،وإذا كلامه دون

كلام متمم ، وإذا هو يحتذي على كلامه ، فيذكر المواضع التي ذكرها متمم والوقائع التي شهدها ، فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله»⁽⁴⁾.

ويذكر أن مما أفسد الشعر وهجنه محمد بن إسحاق ، وكان من علماء الناس بالسَّير فقبل الناس عنه الأشعار ، وكان يعتذر ويقول : لا علم لي بالشعر أوتى به فاحمله !! فيقول ابن سلام : « ولم يكن ذلك عذراً ، فكتب في السَّير أشعار الرجال ، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود فكتب لهم أشعارا كثيرة ، وليس بشعر إنما هو كلام مؤلف معقود بقواف ، أفلا يرجع إلى نفسه ! فيقول من حمل هذا الشعر ؟ ومن أداه منذ آلاف السنين ؟ والله تبارك وتعالى يقول { فَقُطِّعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا } أي لا بقيَّة لهم»⁽⁵⁾.

ويذكر ابن النديم أنه قرأ في كتاب بخط ابن الجهم ، أن كتاب (المدخل) لسند بن علي ، وهبه مؤلفه سند إلى أبي معشر ، فانتحله أبو معشر ، وهنا نرى ابن الجهم يرد هذه الفرية أو الانتحال فيقول : « فانتحله أبو معشر لان أبا معشر تعلم النجوم على كبر ، ولم يبلغ عقل أبي معشر صنعة هذا الكتاب .. هذا كله لسند بن علي»⁽⁶⁾.

ألا ترى معي أن ابن جهم ، كان ناقدًا بصيرًا بأساليب الكتاب ، يستطيع أن يرد المنتحل إلى صاحبه ويحْكَم في ذلك علمه وعقله وذوقه ، وهذا ما يسمى بنقد المصدر .

إن الباحث ليرى أن قدامى العرب ، قد انبروا لكتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد ، فأخذوا يدرسون هذا المعجم ، ويفحصون أسانيده ومادته ، وتاريخ شيوخه ، والمكان الذي شاع منه وذاع ، حتى يستوثقوا من نسبته للخليل أو عدم نسبته ، وكان في مقدمة هؤلاء العلماء الزُّيَّدي الأندلسي (379) ، أما المكان الذي ذاع منه فعرفوا أنه خراسان ، فهو ليس البصرة دار الخليل ومستقره ، وأما الزمن الذي ظهر فيه ، فوجدوه زمنا متأخرا عن عصر الخليل ، إذ ظهر حوالي منتصف القرن الثالث للهجرة ، أي بعد وفاته بنحو ثمانين عاما ، ورجعوا إلى أسانيده فوجدوا العجب ، إذ وجدوا مؤلفه يروي عن الأصمعي ، وابن الأعرابي ، وهما من الجيل التالي للخليل ، فهل يعقل أن يروي سابق عن متأخر ؟! بل لقد وجدوه يروي عن المسعري عن أبي عبيد ، وقد توفي الخليل سنة سبعين ومائة ، في حين ولد أبو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة ، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين ، فلا يعقل أن يكون الخليل قد روى عنه فضلا عن تلميذه المسعري .

ومضى هؤلاء العلماء الأقدمون ، يستقصون كتابات جيلين من اللغويين بعد الخليل : جيل الأصمعي ، وأبي عبيد وابن الأعرابي ؛ وجيل أبي حاتم وابن السكيت والرياشي ، فوجدوهم لا ينقلون عن الخليل في اللغة شيئاً ، ولو أنه خلف حقاً معجم العين لزينوا كتبهم بالنقل عنه . ولم يكتفي هؤلاء الفاحصون للمعجم بالوقوف على أسانيده ، بل لقد فحصوا مادته ومثنته ، فلاحظوا اختلاف نسخه المتداولة في العالم العربي ، وكثرة الخلل والفساد في نصه !! مما جعل علماء اللغة الأثبات لا يلتفتون إليه حين ظهوره ، ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه ⁽⁷⁾ .

وتصدى الزُّيْدِي في مختصره لفحص ما يحمل من عتاد لغوي فحصاً دقيقاً ، وإذا هو يقطع بأن هذا العتاد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله ، إذ وجد جميع ما فيه من معاني النحو لا يجري على مذهب البصريين وأستاذهم الخليل ، إنما يجري على مذهب الكوفيين ، مما ينفي نسبته إلى أي بصري فضلاً عن الخليل نفسه ، وكذلك الشأن في التصارييف ، فإن جوانب كثيرة منها تستمد من مذاهب الكوفيين ، وأيضاً فإنه وجد فيه اختلالاً كثيراً في الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن تصدر عن عالم نحوي ، بل عمن شدا شيئاً من النحو ، وبذلك كله طعن في نسبة المعجم إلى الخليل .

على أنه إنما طعن في ألفاظ المعجم وحشوه ، أما رسم منهجه فأبقاه للخليل كما أبقى غيرة ممن طعن في الكتاب ، ولكنهم لم يصرحوا بسبب هذا الإبقاء ، ولعل السبب في ذلك أن منهج العين يلتقي بمنهج الخليل في استقصائه لأوزان الشعر العربي ، فالمنهجان يستلهمان نظرية التبادل والتوافق الرياضية في حصر جميع الأوزان ، والألفاظ المستعملة في الطرفين ، والمهملة ، فحري أن يكون رأسهما واحداً .

وعناية الزُّيْدِي بكتاب العين تتجلى في عدة أوجه : فقد عني بتصحيح متنه ، واختصره ، ودرسه درساً نقدياً رائعاً ، انتهى به إلى الإقناع بعدم صحة نسبته إلى الخليل ، ثم استدرك عليه ، وكأن الزُّيْدِي أحسن أن عليه قبل أن يصدر أيّ حكم على كتاب العين ، أن يتأكد من صحة النص الذي سيتخذه موضوعاً لدراسته ، ومن هنا عني بقراءته وتصحيحه على نسختين موثقتين إحداهما نسخة القاضي منذر بن سعيد البلوطي ، والثانية نسخة قاسم بن ثابت ، وهذه بداية تدل في وضوح على منهج البحث والتحقيق بين العلماء المسلمين منذ القرون المتقدمة ، ومعرفتهم بطرق النقد الداخلي والخارجي ، وإن كانت هذه المصطلحات لم تعرف إلا في عصر متأخر .

فيذكر الزُّبَيْدِي: أن مؤلف كتاب العين يروى عن أشخاص لا يمكن من الجهة التاريخية أن يروي عنهم لتأخرهم عنه، فقد جاء في الكتاب « أخبرنا المسعري عن أبي عبيد » وأبو عبيد ولد سنة 154 هـ وبناء على أن الخليل توفي سنة 170 هـ يكون سن أبي عبيد يوم توفي الخليل 16 سنة وكبر أبو عبيد وعلم وروى عنه المسعري، ولا يجوز أن يروي مؤلف كتاب العين عن المسعري علم أبي عبيد، إلا بعد أن تتعذر عليه الرواية عن أبي عبيد بسبب موته، وأبو عبيد مات سنة 244 هـ ونتيجة لهذا يكون الخليل بن أحمد - على فرض أنه المؤلف (المتوفي سنة 170 هـ) - قد روى عن شخص امتدت به الحياة حتى سنة 247 هـ⁽⁸⁾.

ونظن أن هذا المثال وحده يكفي للدلالة، على أن أيادي تدخلت في مادة كتاب العين، فأفقدت العلماء ثقتهم بنسبته إلى الخليل بن أحمد من جهة، وهو كذلك دال عن دقة المنهج النقدي الذي اتبعه العلماء المسلمون في نقد المصدر، وفي مقدمتهم الزُّبَيْدِي الذي يقول: « ونحن نبرأ بالخلي عن نسبة هذا الخلل إليه، أو التعرض للمقاومة له والرد عليه، إن الكتاب لا يصح له ولا يثبت عنه، فقد كان جلة البصريين الذين أخذوا عن أصحابه وحملوا علمه عن رواته ينكرون هذا الكتاب، ويدفعونه إذ لم يرد إلا عن رجل واحد غير مشهور في أصحابه. وأكبر الظن فيه أن الخليل سبب أصله، ورام تثقيف كلام العرب فيه، ثم هلك عنه قبل كماله، فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع به، والخطأ الموجود فيه ».

وبمثل هذا المنهج ينتقد صاحب كتاب الأغاني ابن خُرداذبه (المؤرخ)، لأنه قليل التصحيح لما يرويه، ويضمنه كتبه، فهو يذكر عن معبد المغني أنه غنى في أول دولة بني أمية، وأدرك دولة بني العباس، وقد أصابه الفالج وارتعش، وبطل صوته، فيعقب أبو الفرج على هذا الخبر قائلا: « والصحيح أن معبدًا توفي في أيام الوليد بن يزيد، وأصابه الفالج فعلا وارتعش وبطل صوته، ولكنه لم يدرك دولة بني العباس، ولم يقل بذلك أحد، ولا رواه إنسان سوى ابن خرداذبه، فقد جاء به مجازفة ». وقد أورد أبو الفرج في كتابه قصيدة لذي الأصبع العدواني التي قالها في قومه حين وقع بأسهم بينهم ففتنوا وهي:

وَلَيْسَ الْمَرْءُ فِي شَيْءٍ	مَنْ الْإِبْرَامِ وَالنَّقْضِ
إِذَا أَبْرَمَ أَمْرًا خَا	لَهُ يَقْضِي وَمَا يَقْضِي
يَقُولُ الْيَوْمَ أَمْضِيهِ	وَلَا يَمْلِكُ مَا يَمْضِي

ثم نقل أبو الفرج عن أبي عمرو بن العلاء أنه لا يصح من أبيات ذي الأصبع الضادية، إلا الأبيات التي أنشدتها، وهي اثنا عشر بيتاً، وأن سائرهما منحول⁽⁹⁾.

ويقول أبو الفرج: يدفع أكثر الرواة أن يكون لعنزة
هل غادر الشعراء من مَرْدَمٍ أم هل عرفت الدار بعد توهّم؟
ومن يدفعه: الأصمعي وابن الأعرابي، وأول القصيدة عندهما:
يا دارَ عبلّة بالجواء تكلمي

وذكر أبو عمرو الشيباني أنه لم يكن يروي «هل غادر الشعراء من مَرْدَمٍ» حتى سمع أبا حازم العكلي يرويه له⁽¹⁰⁾.

وقد أورد هذين البيتين في الأغاني عند ترجمته للحزين الكناني:
في كفه خيزران رِيحُه عبقٌ مِنْ كَفِّ أَرْوَغٍ فِي عَرْنِينِهِ شَمَمٌ
يَغْضِي حَيَاءً وَ يَغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يَكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

ثم قال: «والناس يروون هذين البيتين للفرزدق في أبيات يمدح بها علي بن الحسين بن أبي طالب عليهما السلام: التي أولها:
هذا الذي تعرّف البطحاء وطأته
والبيت يعرفه والحل والحرم
وهو غلط ممن رواه رواه فيها، وليس هذان البيتان مما يمدح به مثل علي بن الحسين عليهما السلام، وله من الفضل المتعالم ما ليس لأحد»⁽¹¹⁾.

وقال أيضا: «والصحيح أنهما للحزين في عبد الله بن عبد الملك، وقد غلط ابن عائشة في إدخال البيتين في تلك الأبيات، وأبيات الحزين مؤتلفة منتظمة المعاني، متشابهة، تنبئ عن نفسها»
ثم ساق أبيات الحزين، والأبيات أيضا ضمن أبيات الحزين في المؤتلف والمختلف ص 88، 89، وكذلك نسبهما المصعب الزيري في نسب قريش ص 64 للحزين الكناني، والمصعب من أقدم المؤلفين وكتابه من المصادر الأولى المعتمدة، وتأخذ هذه الأبيات قضية تحقيق المصدر في مكانها من كتاب الأغاني، إذ تحتل ما يزيد على الخمس صفحات في نقد المصدر.

فإذا انتقلنا إلى ثانٍ من القدماء، وليكن ابن المعتز حين روى أبياتاً لوالبة بن الحباب أستاذ أبي نواس (ونحلها العامة أبا نواس) والأبيات منها قول والبة:

قد قابلتُنا الكُثُوسُ ودأبَرْتُنَا النُّحُوسُ
لم تخطئه في حسابٍ وذاك مما تَسُوسُ

وَنَحْنُ عِنْدَ عَمِيدٍ قَدْ غَابَ عَنَّا الْبَسُوسُ

فيعلق ابن المعتز على الأبيات قائلا: «وهذا الشعر مما ينحله العامة أبا نواس! وذلك غلط، لأن العامة الحمقى قد لهجت بأن تنسب كل شعر فيه المجنون إلى أبي نواس، وكذلك تصنع في أمر مجنون بني عامر كل شعر فيه ذكر ليلي تنسبه إلى المجنون»⁽¹²⁾.

أما ابن الأثير المتوفى سنة 630 هـ⁽¹³⁾ فيحدثنا عندما تناول ترجمة سعد الأنصاري ص

337 ط الشعب قال: «روى أنس بن مالك أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما أقبل من غزوة تبوك، استقبله سعد الأنصاري فصافحه النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال: ما هذا الذي أكتب يديك؟ قال: يا رسول الله أضرب بالمرء والمسحاة فأنفقه على عيالي، فقبّل يده رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: هذه اليد لا تمسها النار أبدا. أخرجه أبو موسى، وقال في صعود الأنصار كثرة، إلا أن في رواية أخرى، نسبه إلى سعد بن معاذ وروى بإسناده عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صافح سعد بن معاذ آخر غير الخزرجي المعروف فإنه توفي سنة خمس قبل وقعة تبوك بسنين»

فيحقق ابن الأثير المصدر قائلا: كذا قال أبو موسى، فلعله سعد بن معاذ آخر غير

الخزرجي، وهو وهم، فإن سعد بن معاذ الذي مات سنة خمس، هو أوسي من بني عبد الأشهل، وهو الذي جرح في الخندق، وتوفي بعد أن حُكِمَ في بني قريظة، وهو أوسي لا شبهة فيه، وقوله: إن موته كان قبل تبوك صحيح، ولكن هذه الرواية التي فيها سعد بن معاذ ليس فيها لتبوك ذكر، فإن صحت الرواية، فلعله كان قبل قتله، على أن لا علم أن سعد بن معاذ لم يتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة غزاها، بدر وغيرها، وإنما اختلفوا في سعد بن عباد هل شهد بدرا أو لا؟ والله اعلم، على أن من تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار وغيرهم، معروفون ليس فيهم سعد، ومن تخلف كان أولى باللوم، والتشريب، فكيف يقبل يده أو يصافحه»⁽¹⁴⁾ وعز الدين بن الأثير هذا يقول فيه النواوي: «ضبط وحقق أشياء حسنة»⁽¹⁵⁾.

فإذا انتقلنا إلى عبد القادر البغدادي⁽¹⁶⁾ (ت 1092 هـ)، في كتابه (خزانة الأدب)،

وجدنا أنه ينهج منهجا تحقيقيا، أعتمد أنه لا يوجد بين محققي اليوم، في أوروبا والشرق، من يدانيه، فأبيات (شرح شواهد الكافية)، التي استشهد بها الرضى، وهي زهاء ألف بيت، كانت محلولة العقال ظاهرة الأشكال، لغموض معناها وخفاء مغزاها، وقد أنضم إليها التحريف وبأن عليها التصحيف، وكان البغدادي كما يقول عن نفسه: «من مرن في علم الأدب حتى صار يليه من كُتِبَ، وأفُرج في تحصيله جهده، وبذل فيه وكده وكده، وجمع دواوينه، واجتمع عنده بفضل الله من

الأشعار ما لم يجتمع عند احد من هذه الأعصار ... ولهذا اجتهدنا في تخريج أبيات الشرح ، وفحصنا عن قائلها حتى عزونا كل بيت إلى قائله - إن أمكننا ذلك - ونسبناه إلى قبيلته أو فصيلته ، وميزنا الإسلامي عن الجاهلي ، والصحابي عن التابعي ، وهلم جرا ، وضمننا إلى البيت ما يتوقف عليه معناه (17).

ومن الأمثلة التي تبين منهج البغدادي في نقد المصدر أنه عندما تعرض للبيت الآتي :

يقول الخنئ وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

يذكر أن هذا البيت ثاني أبيات سبعة ، أوردها أبو زيد في نواتره ، ونسبها لذي الخرق الطهوي ، ثم يذكر سائر الأبيات ومنها :

أتأني كلامُ الثعلبيِّ بنُ ديسقٍ ففي أيِّ هذا ويَلْهُ يَتَرَّعُ؟!

فيعلق عليه قائلا : - أتأني كلامُ الثعلبي - هو بفتح المثلثة وسكون العين المهملة ، كما في

نوادير أبي زيد في نسخة قديمة صحيحة ، نسبة إلى ثعلبة بن يربوع ، أبي قبيلة ، لا بمشاة فوقية ، فعين معجمة ، نسبة إلى تغلب بن وائل بن يربوع ، كما ضبطه بعضهم ، فان ابن ديسق هو أبو مذعور طارق بن ديسق بن عوف بن عاصم بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع ، كذا سدد نسبه الاسود أبو محمد الأعرابي الغندجاني في شرحه (نوادير ابن الأعرابي) وأورد له شعرا جيدا ... ثم يقول : قال الجوهرى وتبعه الصغاني : هذا من أبيات الكتاب ... وقد تصفحت شواهد سيبويه في عدة نسخ ولم أجده فيها .«

وعندما تكلم عن صاحب الشاهد قال : «نسب أبو زيد في نواتره هذا الشعر لذي الخرق

الطهوي » قال : «وهو جاهلي » و من لقب من الشعراء من بني طهية ذى الخرق ثلاثة :

أحدهم : خليفة بن حمل بن عامر بن حميرى بن وقدان بن سبيع بن عوف بن مالك بن حنظلة بن طهية .

والثاني : قرط ويقال له : ذو الخرق بن قرط أخو بني سعيد بن عوف بن مالك بن حنظلة بن طهية ، وهو فارسي أيضا .

الثالث : شمير بن عبد الله بن هلال بن قرط بن سعيد ، كذا في المؤلف والمختلف للآمدى ، ولم يذكرها صاحب العباب .

ولم أر من قيّد أحد هذه الثلاثة بكونه جاهليًا ، فلا يظهر أن هذا الشعر عن هؤلاء الثلاثة

وقال العيني : إن ذا الخرق الطهوي صاحب الشعر اسمه : دينار بن هلال ، ولا أرى من أين نقله ، وقال شارح شواهد المغنى : وفي المؤتلف والمختلف للآمدي أن اسمه قرط شاعر جاهلي سمى بذلك لقوله :

جَاءَتْ عَجَافًا عَلَيْهَا الرِّيشُ وَالْخَرْقُ

وفيه ثلاثة أمور :

الأول : أن الآمدي لم يذكر هذا الشعر ، فكيف ينسبه إلى القرط .

الثاني : أنه لم يقيد قرطًا بكونه جاهليًا

الثالث : أن هذا الشعر ليس لقرط ، إنما هو لخليفة بن حمل كما تقدم آنفا ... بقي من لقب ب (ذى الخرق) من الشعراء غير طهرية وهم اثنان :

أحدهما : ذو الخرق اليربوعي ...

والثاني : ذو الخرق بن شريح ...

وهذا والذي قبله من شعراء الجاهلية.

وينبها ابن الصلاح صاحب (مقدمة ابن الصلاح) إلى أنه : يجب ألا ننقل نصًا عن نسخة دون أن نتحقق من صاحب النسخة ، فيقول : «يطالع أحدهم كتابا منسوبًا إلى مصنف معين ، وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلًا : قال فلان كذا ، والصواب ما قدمناه من وجوب الدقة في رواية ما يؤخذ بالوجدادة»⁽¹⁸⁾ .

ثانيا: جمع المخطوطات والمقابلة بينها في الهامش ، واتّخاذ أقدم النسخ أساسا للنقد ، كما

يفعل محققو اليوم ، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات

كان العلمُ المسلم يعلم أن هناك مخطوطات أقرب إلى النص الأصيل من غيرها من المخطوطات ، ولذلك كان يحرص على أوثق النسخ ، ونحن نعلم أن الآمدي (ت 371 هـ) جاء بعد تراخي الزمن من موت أبي تمام والبحري ، فوجد عدة رسائل في التعصب لهذا الشاعر أو ذاك ، كما وجد ديوانيهما قد جمعا ، وتعددت منها النسخ قديمة وحديثة ، فنظر في كل هذه الكتب ، فوجد فيها إسرافا في الأحكام ، وعدم دراسة تحقيقية ، ويتضح ذلك من بعض وجوهه عند القاضي الجرجاني

المتوفى سنة 290 هـ في كتابه (الوساطة بين المتنبي وخصومه)⁽¹⁹⁾، ولما وجد الآمدي ضعفاً في التعديل، وقصوراً في الأداء تناول الخصومة بمنهج علمي، وأعتمد أن هذا الكتاب « الموازنة بين الطائيتين » خير ما نستطيع أن نضعه بين أيدي الدارسين، كمثال يحتذي به للمنهج الصحيح . فالآمدي يرجع إلى النسخ القديمة ويحقق الأبيات، وإلى هذا يشير غير مرة في كتابه فيقول: « حتى رجعت إلى النسخة العتيقة التي لم تقع في يد الصولي وأضرابه »، وذلك عند نظره في قول أبي تمام :

دَارُ أَجَلٍ الْهَوَى عَنْ أَنْ أَلَمَّ بِهَا فِي الرَّكْبِ إِلَّا وَعَيْنِي مِنْ مَنَائِحِهَا

ويقول: وقد جاء في شعر البحتري بيت هو عندي أقبح من كل ما عيب به أبو تمام في

هذا الباب وهو قوله:

ولماذا تَبَعَ النَّفْسُ شَيْئًا جَعَلَ اللَّهُ الْفِرْدَوْسَ مِنْهُ بَوَاءً

يقول : « كذا وجدته في أكثر النسخ وهو خارج عن الوزن » ثم يقول : « وقد رأيت في

بعض النسخ : * جعل الله الخلدَ مِنْهُ بَوَاءً * فإن يكن هكذا قال، فقد تخلص من العيب »⁽²⁰⁾ .

وهكذا نراه يرجع إلى العديد من النسخ لتحقيق النص قبل الحكم عليه، وذلك سواء أكان

من شعر أبي تمام كما رأينا في البيت الأول، أو من شعر البحتري كما رأينا في البيت الثاني .

وقد ذكر القاضي عياض بسنده عن أبي العباس المالكي قال : « لمالك شرط في الإجازة : أن

يكون الفرع معارضا بالأصل حتى كأنه هُوَ »⁽²¹⁾ .

ولقد كان الأقدمون يوجبون منع التلّفيق بين الروايات، فلا أصحاب الحديث نسخ مشهورة

، كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة، فيذكر الراوي إسناد النسخة في أولها، ثم يقول

: وبإسناده إلى آخرها، فمنها نسخة يرويها أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب عن أبي حمزة عن أبي

الزناد، وعن الأعرج عن أبي هريرة .

ونسخة أخرى عند أبي اليمان عن شعيب أيضا عن نافع عن ابن عمر، وثالثة عن يزيد بن

زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي هريرة، وسوى هذه النسخ

يطول ذكرها، فيجوز لسامعها أن يفرد ما شاء منها بالإسناد المذكور في أول النسخة، لأن ذلك بمنزلة

الحديث الواحد⁽²²⁾

ولقد تشدد رجال اللغة والأدب أيضا في عدم التلّفيق بين روايتين، فأوجب أبو سعيد السكّري في شرح أشعار هذيل عدم التلّفيق فقال: «يُمْتَنَعُ التلّفيق في رواية الأشعار، قال: كقول أبي ذؤيب:

دعاني إليها القلبُ إنِّي لأمره سميعٌ فما أَدري أُرشدُ طلابُها

فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ «دعاني وسميع» ،ورواه الأصمعي بلفظ (عصاني) ،بدل (دعاني) مع (مطيع) أو (عصاني) مع (سميع) لأنه من باب التلّفيق (23).

أما اللحن: فإنهم كانوا يقومونه، فقد «سئل الأوزاعي عن رجل يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه لحن أيقميه؟ قال: نعم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلحن» (24).

وكانت أعظم النسخ قيمة في نظر العلماء منذ القدم، تلك التي كتبها المؤلف بنفسه وعليها توقيعه، ثم تأتي في الدرجة الثانية -وتكاد تحل محل المخطوطة الموقعة- المخطوطة التي نسخها احد طلاب المؤلف وأجازها كما سمعها منه إملاء في حلقة الدرس، أو بإشراف المؤلف نفسه، أو تلك التي يكون المؤلف قد صححها وأجازها.

وإذا لم يستطع المحقق الحصول على واحدة من هاتين المخطوطتين، فإنه كان يسعى للحصول على نسخة من ذلك المصنف كتبها عالم شهير، أو كانت في حوزة رجل عالم، أو كان قد تداولها أكثر من عالم واحد، فإن نسخة كهذه كانت أخرى أن تكون موثقة النص، وكانوا يعتبرون أن في قدم المخطوطة نوعا من الضمان لصحتها.

ويصور ذلك من بعض الوجوه، ما يروى عن الجاحظ من أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد في بعض قدماته، أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات -في وزارته للمعتصم- نسخة من كتاب سيبويه، وأعلم بإحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه، فقال له ابن الزيات: أو ظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب؟! فقال الجاحظ: ما ظننت ذاك ولكنها بخط الفراء، ومقابلة الكسائي، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال له ابن الزيات: هذه أجل نسخة توجد وأغربها، فأحضرها إليه فسر بها، ووقعت منه أجمل موقع (25).

ويخبرنا روزنتال: «أن العالم المسلم كان يفوق زميله العلم الغربي في تقدير قيمة المخطوطة التي تحمل توقيع مؤلفها (26) والبكري (ت 487) كان حريصا على انتقاء المخطوطات ذوات الخطوط المنسوبة، (أي الحسنة الخط والكتابة المعروف ناسخها) مغرما بانتقائها، وقد سبقه القالي إلى

اقتناء أصول خطية منسوبة « كنوادر ابن الاعرابي » و« أمال ابن الأنباري » بخط أبي موسى الحامض⁽²⁷⁾.

وفي عصر المخطوطات كانت الدقة والأمانة في المعارضة والمقابلة شرطا أساسيا ،يجب أن تتوافر لدى المحقق ،فيذكر الخليل أنه :«إذا نسخ الكتاب ثلاث مرات ولم يعارض به تحول بالفارسية»⁽²⁸⁾ ويخبرنا الزمخشري أن طائوس قال لابنه:«هل كتبت ؟ قال نعم ،قال :أعاضت ؟ قال :لا ،قال :يا بني أعاضت ؟ قال :نعم ،قال : أعجمت ؟ قال : أعجم فإن العجم نور الكتاب»⁽²⁹⁾ .
وللإقلال من أخطاء النسخ قدر المستطاع كانوا يشترطون على الناسخ أن يكون ملما بالموضوع الذي ينسخه .

ومع ذلك فإنهم كانوا يعلمون أن الناسخ مهما أوتي من قدرة ،ومهما أوتي من حسن الدقة والأمانة ،لابد وأن يقع في بعض الأخطاء ،فكانوا يقابلون بين المخطوطات لإخراج نص أقرب ما يكون إلى ما قاله مؤلفه إن لم يكن هو ،فصحيح البخاري « النسخة اليونانية » كتب صاحبها الحافظ اليوناني⁽³⁰⁾ على ظهر آخر ورقة من المجلد ما نصه .
« بلغت مقابلةً وتصحيحاً وإسماعاً ،بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب ،مالك أئمة الأدب ،العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائي الجياني ،أمد الله تعالى في عمره في المجلس الحادي والسبعين ،وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي ،فما اختاره ،ورجحه وأمر بإصلاحه ،وصححت عليه ،وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه (معاً) فأعملت ذلك على ما أمر ورجح ،وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي القاسم الدمشقي ،ما خلا الجزء الثالث عشر ،والثالث والثلاثين ،فإنهما معدومان»⁽³¹⁾

وحقيقة أصل النسخة اليونانية أن شيخ الإسلام ابن مالك النحوي لما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق ،طلب منه فضلاء المحدثين والحفاظ أن يوضح لهم ، ويصحح لهم مشكلات ألفاظ روايات صحيح البخاري ،فأجابهم إلى ذلك ،ووضحها وصححها لهم ،وألف لهم (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)⁽³²⁾ وكتب عند تمام ختم التصحيح ،على ورقة من الجزء الأخير من النسخة اليونانية المذكورة ما نصه :« سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري رضي الله عنه بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن ،شرف الدين أبي الحسن علي بن محمد بن أحمد اليوناني رضي الله تعالى عنه وعن سلفه ،وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ،ناظرين في نسخ مُعْتَمَدٍ عليها ،فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب ،وضبطتُ على ما اقتضاه علمي

بالعربية ،وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة ،أخرتُ أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد ،ليكون الانتفاع به عامًا والبيان تامًا - إن شاء الله تعالى »⁽³³⁾

هذا وقد يكون الاختلاف الذي يقع بين النسخ في القراءات ،نتيجة تعديلات جوهرية أجراها المؤلف نفسه في حياته في نسخة من نسخ مصنّفة ،وكثيرا ما كان المملي يكرّر على طلابه ما يمليه ،وكان يضيف أحيانا في المرة الثانية ، أو في كل مرة تالية إضافات جديدة ،ويحدث أن يحمل عنه بعض التلاميذ الرواية الأولى ،ويحمل عنه آخرون الرواية الثانية ،أو روايات أخرى تالية على نحو ما بينا سابقا ،«المؤلف يغير» ص 28 ،وما هو معروف عن كتاب (الموطأ) للإمام مالك ،فإنه ظل يمليه على طلابه نحو أربعين عاما ،وهو يعدل في بعض أبوابه وينقّح في أحاديثه ،ولذلك اختلفت رواياته باختلاف الزمن الذي تلقوه فيه عنه ، وأشهر رواياته رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي ،ورواية الحسن بن محمد الشيباني البغدادي ،وهما تختلفان اختلافات كثيرة .

وحدث هذا نفسه في كثير من المصنفات التي أملاها علماء اللغة والأدب ، على نحو ما يلقانا في (كتاب الإبل) للأصمعي ،وقد نشر بروايتين إحداهما ضعف الأخرى .

وهذا في بعض وجوهه صورة لما نراه في المخطوطات التي بين أيدينا في مقابلات أجراها العلماء على هوامش النسخ ،فالكثير جدا من المخطوطات فيه مقابلات بأقلام علماء أجلاء . ومع ذلك فليس هذا الحكم على إطلاقه ، فالظاهر أن بعضهم كان يدرك الاختلاف في القراءات بعد أن يكون الكتاب قد نشر وشاع ، يحدث تشويشا وبلبله ، فلم يكونوا جميعا ميّالين إلى إحداث تغييرات في كتبهم التي خرجت وانتشرت ، فقد ذكر أن الجاحظ روى في كتابه البيان والتبيين بيتين من الشعر لمالك بن أسماء الفزاري ،ووردت فيه لفظة (لحن) :

وَحَدِيثُ أَلَدَّه هُوَ مِمَّا يَنْعَتُ النَّاعُتُونَ يُوزَنُ وَزْنًا
مَنْطِقُ صَائِبٍ وَتَلَحُّنُ أَخِيَا نَا وَخَيْرُ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْنًا

وأبي الجاحظ أن يغير النص ،وقال : « فكيف لي بما سارت به الركبأن »!؟

ومن أسباب وقوع اختلاف القراءات في المخطوطات :الإصلاحات التي كان يجريها العلماء الذين كانوا يقرءون الكتاب ، أو النساخ الذين ينسخون على مر الأيام ،ولقد كان العلماء يتفاوتون في نظرهم إلى هذه الإصلاحات ،فمنهم من كان يكتفي بجمع القراءات المختلفة على هامش النسخة ، ويقف عند هذا الحد ،كما يفعل الكثير من المستشرقين في نشراتهم في العصور الأخيرة .

ومنهم من كان يشعر أن من واجب العالم اختيار أحسن القراءات وإيثارها على غيرها⁽³⁴⁾ وقد أخذ بهذا الرأي الأستاذ الميمني في سمط اللآليء ،والأستاذ أحمد شاکر في تحقیقاته للشعر والشعراء ،ويجري على ذلك الآن ،المحققون المعاصرون.

ولكن بصورة عامة نستطيع أن نقول :إن العلماء المحققين كانوا حذرين وحريصين على ألا يمسوا النص النسخة الخطية بإصلاح أو تعديل ،فإنهم كانوا يدركون جيدا أن في الإقدام على عمل كهذا (النقد الحدسي) فيه كثير من المزالق التي لا يمكن تفاديها .

«فأفهام البشر مختلفة ،وأراؤهم متفرقة ،والمرء مفتون بكلامه ،ويغيب بفهمه واستدلاله ،والمغتر يعتقد الكمال في نفسه ،فلو فتح هذا الباب ، وسومح في نقل منها لذوي الألباب ،على معنى ما يفتح ، لتغير المسموع ،ولم يتحقق أصل المشروع ، ولم يكن الآخر بالحكم على كلام الأول بأول بكلام من بعده عليه ،فيتعارض التأويل وتتهافت الأقاويل ،وكفى حجة على دفع هذا الرأي الأفيل ،دعاؤه بالنضرة لمن سمع قوله فأدّاه ،على حسب ما وعاه ،حجّة وكفاية ، تدفع رأي من رأى تبديل لفظ الرواية ،بل نقلها على حسب ما سمعت هو الواجب ،ثم تسليم التأويل لأهل الفهم والفقه لازم ،فهم أحق بالتأويل وأهدى إلى السبل ،كما قال صلى الله عليه وسلم: « رب حامل فقه ليس بفقيه ،ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» وفيه التنبيه على اختلاف منازل الناس في الفقه ، وتفاوتهم في الفهم ، فتعين الصواب من هذين الرأيين في رأي من رأى إقرار الرواية والسماع على ما روى وسمع ، فإن رزق فضل فهم وزيادة فقه نبه على ما ظهر له فيها من خلل ،من غير أن يتغير فيها أو يبدل ،فجمع بين الأمرين ،ويترك لمن جاء بعده النظر في اللفظتين .

وهذه كانت طريقة السلف فيما ظهر لهم من الخلل كانوا يوردونه كما سمعوه ،وينبهون عليه في حواشي كتبهم لمن جاء بعدهم ، ومنهم من كان يسقط ما بان له اختلاله مما لا شك فيه ، ويبقى مكانه أبيض وهي السليمة ،ومذاهب الأئمة القويمة ،وأما الجسارة فرمما عادة بخسارة ،فكثيراً ما رأينا من نبه بالخطأ على الصواب ،وتولج المنزل من غير الباب⁽³⁵⁾

وبعد هذا المنهج الذي أخذ به القدماء أنفسهم شهادة بأسبقية علماء المسلمين في مقابلة النسخ مقابلة دقيقة ،يقول روزنتال: « إن أسلم طريقة ،بل الطريقة الوحيدة للتثبيت من صحة نص مخطوطة هي معارضة المخطوطة المراد التثبيت من صحتها ،بمخطوطة أو مخطوطات أخرى من نوعها معارضة دقيقة ، وهذه الطريقة العملية السليمة بدأت تبشير ها عند مستهل الحضارة الإسلامية ،عندما بدأ عصر الترجمة من لغات غربية إلى العربية في القرن التاسع (الثالث هجري).

ولا شك في أن المستوى العلمي الذي كان يعمل عليه (حنين) لم يصل إليه المشتغلون بالأدب العربي فيما بعد ،ولا فاقوه من حيث الجودة والأمانة ،غير أن المشتغلون بالعلوم الدينية والإسلامية كانوا يعتبرون مقابلة النسخ المخطوطة بعضها ببعض شرطاً جوهرياً وهذا أمر معروف عندهم يعود الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه ⁽³⁶⁾ .

وإن المخطوطات إلى جانب كونها تتضمن من المصنّف كانت تحتوي على معلومات ،وفوائد إضافية ذات قيمة عظيمة للمحقق ،وقد توجد في كثير من الأحيان على حواشي المخطوطات نظرات قيّمة في النقد ،فالمحقق الذي يدقق النظر في الملاحظات التي يجدها في مقدمة المخطوط أو في آخره ،وفي الإجازات والسماعات وما شابهها من تعليقات ،مبثوثة هنا وهناك ،سيجد فوائد جلييلة تعينه على التحقيق وسيجد ما قد يعينه على تحقيق ما غمض في تاريخ الأدب .

ومن المواضيع التي يجد فيها المحقق معلومات وفوائد قيمة :الغلافات الداخلية للمخطوطات ،وفي جلد الكتاب الداخلية ،وعلى ظاهر الكتاب ،وأحيانا على وجه الجزء ،وقد عرف السيوطي أن الراغب الأصفهاني صاحب محاضرات الأدباء لم يكن معتزلاً من ملاحظة عشر عليها على ظاهر الكتاب ⁽³⁷⁾ ، وقد يستطيع المحقق في بعض الأحيان أن يفيد من الملاحظات والفوائد التي يجدها على الغلاف ،ومن تواريخ المخطوطات ومن العصر الذي عاش فيه هؤلاء العلماء .

ومن الأمور المفيدة التي تعين المحقق في تحقيق قضية تاريخية اختيار النسخ العبارات التقليدية ،التي تلي ذكر اسم المؤلف ، أو الأديب في كتاب كقوله : (رحمه الله) أو (غفر الله له) ،أو (أطال الله بعمره) ،أو (أمدّه بالقوة) ، فإن في مثل هذه العبارات إشارات واضحة إلى أن النسخ ينسخ في زمن كان المصنف فيه قد مات أو لا يزال حيا .

وقد ورد آخر رسالة الشافعي إنها بخط الربيع بن سليمان (174-270هـ) وإلى ذلك ذهب الشيخ أحمد شاكر في مقدمة الطبعة المحققة ص 17-23 ويرجع أن الربيع كتبها بين سنة 199هـ التي دخل فيها الإمام الشافعي مصر ،وسنة 204 هـ التي توفي فيها «أنه لم يذكر ترحم على الشافعي في أي موضع جاء اسمه فيه ، ولو كان كتبها بعد موته لدعا له بالرحمة ، ولو مرة واحدة كعادة العلماء وغيرهم ⁽³⁸⁾»

والواقع أن لمثل هذه الملاحظات التي يفتن إليها المحقق في أول المخطوط أو في آخره ، أو على أغلفة المخطوطات أو على جوانب الصفحات ،أو في المتن نفسه ،أو في السماعات والقراءات والإجازات ، قيمة عظيمة تعين المحقق على تحقيق النص ،فهذه الأماكن - وأمثالها- كانت مواضع

إستراتيجية بالنسبة لتاريخ المخطوط ،فهي المواضيع التي يستهدفها الباحث حين يريد أن يوثق نسخة مخطوطة ،وذات أهمية بالغة بالنسبة للمحقق ،فهي تساعد أولًا على تحديد تاريخ المخطوط في حالة عدم وجوده فإن وجد التاريخ فينبغي الاحتراس أمام هذا التاريخ المثبت في آخر النسخة نفقد يحدث مثلا أن ينقل ناسخ في القرن التاسع الهجري نسخة عن أصل كتب في القرن الرابع الهجري فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته في نسخته دون أن يشير بحرف إلى انه نقل من نسخة ، وهذا كثير في نهاية المخطوطات لا ينكشف إلا لمن يعرف تطور الخط العربي وصوره المادية في العصور المختلفة ، ويستطيع من يحسن التمييز بين صور الخط عند أسلافنا وتطورها الزمني أن يعين تاريخ النسخة التي لم ينص كاتبها في نهايتها عن تاريخ الفراغ من كتابتها .

وإذا فقدنا في النسخة المخطوطة إشارات الوقف والتعليك ، والإجازات والسماعات وتوقعات العلماء ، كما فقدنا فيها أسانيد رواتها ، كانت نسخة غير منسوبة ، وفي مثل هذه الحالة يحاول من يريد تحقيقها التوثق من نسبتها إلى مؤلفها بنفسه ، مستعينا في ذلك بوسائل كثيرة ، كأن يحيلها مؤلفها في بعض نصوصها على مؤلفات أخرى وثيقة ، أو يروي عن رواية نصت كتب التراجم على أنهم كانوا من أساتذته .

وفي كتب أسلافنا ظاهرة عامة ، وهي كثرة اقتباس المؤلفين ممن سبقهم ، وقد يطول هذا الاقتباس طولاً مسرفاً ، وهو سواء طال أو قصر يدخل في الشهادة على نسبة الكتاب المأخوذ منه لمؤلفه ، وإنها نسبة صحيحة ، وقد ينقل الاقتباس عن نسخة منسوبة ، وبذلك يكون توكيده للنسخة غير المنسوبة إذا تطابق مع نصوصها ، ومما يلقي أضواء قوية على صحة النسبة في النسخة ما يذكر في مقدمتها أو تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف .

وكان أسلافنا كثيرا ما يهدون مصنفاتهم إلى بعض الوزراء أو الأمراء ، أو الشخصيات البارزة ، ويصرحون بذلك في فواتحها ، وقد ينوهون بهم دون تصريح بالإهداء . وينبغي للمحقق إلا يقف في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه عند مثل هذه الشهادات ، بل لابد أن يعود إلى الكتب التي صنعت بعده لعله يجد فيها اقتباسا منه ، أو آراء مضافة إلى مؤلفه .

والواقع أن مثل هذه الأمور تكشف للمحقق عن قيمة المخطوط ، ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره ، بل بمدى الثقة به ومؤلفه ، وهي آخر الأمر تعطينا صورة للحركة العلمية ، ومدى انتشار الثقافة بل مدى عمقها في عصر من العصور .

ثالثا : رموز القدماء للنسخ التي كانوا يقابلون عليها

إن رجال الحديث كانوا يضعون رموزاً لنسخهم في كثير من الأحيان ،وقد أخذ بهذا المنهج الحافظ اليوناني (ت 709) في نسخته (صحيح البخاري) إذ قابلها على عدّة نسخ ،وكان يرمز لاختلاف النسخ برموز ، تماماً مثل ما يفعل المحققون المعاصرون ،ويرى المتصفح لصحيح البخاري (النسخة اليونانية) أنها مقابلة على الكثير جداً من النسخ ، وقد كان يرمز إليها برموز اصطلاح عليها، لأسماء أصحابها فيقول : « وعلامات ما وافقت عليه أباذر «هـ» والأصيلي «ص» والدمشقي «ش» أبا الوقت «ظ» فليعلم ذلك ⁽³⁹⁾ .

ولم يفته أن ينبه على هذه المصطلحات في أول المخطوط فيقول : « وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخه لتعلم الرموز » ⁽⁴⁰⁾

بل لقد بلغ من الدقة أنه كان يشير إلى المكتبة التي كانت توجد فيها مخطوطات صحيح البخاري ، وكذلك فعل من بعده القسطلاني ⁽⁴¹⁾ ، وإننا لنجد العلماء قد نبهوا إلى هذا الصنيع منذ أقدم العصور ،فيقول القاضي عياض : « وهذا (المقابلة) مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه ،وإلا تسودت الصحف و أخلطت الروايات ولم يحل صاحبها بطائل ،وأولى ذلك أن تكون الأم على رواية مختصة ⁽⁴²⁾ ، ثم ما كان من زيادة الأخرى ألحقت ، أو من نقص أعلم عليها ،أو من خلاف خرج من الحواشي ، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه :من اسمه ،أو حرف منه للاختصار ،لاسيما مع كثرة الخلافات والعلامات

ولا يغفل المهتبل بهذا ،عند كثرة العلامات واختلاف الروايات ،تقييد ذلك في أول دفتره ،أو على ظهر جزئه أو آخره ،والتعريف بكل علامة لمن هذه ،لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن وكبر السن واختلال الذكر ،فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه » ⁽⁴³⁾ .

هذا ما كان من علماء الحديث ،أما ما كان من رجال الأدب فنجد أنهم يحرصون على جمع الروايات في الأشعار ،لكنهم لا يرمزون إلى صاحب الرواية إلا في قليل من الأحيان ، فنفظويه (ت 323) مثلاً عندما صنع ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ذكر الكثير من الروايات للبيت الواحد ،لكنه كان يقول (ويروي) ثم يذكر الرواية المغايرة ،وكذلك فعل المعري في شرحه لأبي تمام والمتنبي والبحري ،وفي بعض الأحيان يقولون : « وفي نسخة كذا» دون أن يرمزوا إلى هذه النسخة ،ويذكر الأستاذ عبد العزيز الميمني في مقدمة تحقيقه لديوان سحيم صنعة نفطوية أنه « يتخلل بين سطورها روايات وتعليقات بخط الأصل ،تدل على عناية الأوائل بالضبط وحرصهم في جمع الروايات النادرة » ⁽⁴⁴⁾ .

وقد ذكر الأزهري صاحب (تهذيب اللغة) أن البشتي ذكر (في باب العين والهاء والجيم)

(العوهج): الحية في قول رؤية:

*حَصَّبَ العُوَاة العُوَهج المنسوسا *

«قلت (الأزهري) وهذا تصحيف دال على أن صاحبه أخذ عربيته من كتب سقيمة، ونسخ

غير مضبوطة ولا صحيحة .. والحية يقال لها : (العومج) بالميم، ومن صيره (العوهج) فهو جاهل
ألكن»⁽⁴⁵⁾

ولما كان البكري (ت 487) وقف على الأصول التي أملى منها إلي أبو علي القالي أماليه،
أمكنه أن ينبه على مظان الوهم والخطأ والاختلاف في الأمالي بعد معارضتها بتلك الأصول،
ومخطوطة (إصلاح المنطق) لابن السكيت المودعة في دار الكتب برقم 27 لغة م، تحوي في أثنائها
مقابلات لنسخ مختلفة من الكتاب، يشار إليها برموز مختلفة، كما نجد فيها عناية خاصة بنسبة
الأشعار والأرجاز إلى قائلها .

رابعا : مقدمة التحقيق

وجدنا أن المخطوط يبدأ عادة بالبسملة، تليها مقدمة للمؤلف يستهلها بحمد الله والصلاة
على رسول الله، ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر اسم كتابه، وموضوعه والغرض منه، ومنهجه في العمل،
وطريقة ترتيب المادة فيه .

فيقول ابن قراول في مقدمة مطالع الأنوار: «ثم ليعلم قارئ هذا الكتاب أني لم أضعه لشرح
اللغات وتفسير المعاني، وتبيين وجوه الإعراب بل لحفظ الرواية وتقييد السماع، وتمييز المشكل وتقييد
المهمل، وفتح ما استغلق من تلك اللغات، وتوجيه ما اختلفت فيه الروايات وجبذ منادها إلى جهة
الصواب»⁽⁴⁶⁾

ويعد كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض، وكذلك مطالع الأنوار لابن قراول، من أهل
الكتب التي نهجت نهجا تحقيقيًا على أحدث ما وصلنا إليه اليوم من حيث المقدمة والمنهج، وقد
سبقهما البكري إلى ذكر منهجه التحقيقي في الآليء فيقول: «هذا الكتاب شرحت فيه من النوارد
التي أملها عليّ أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي ما أغفل، وبينت من معاني منظومها ومنثورها ما
أشكل، ووصلت من شواهدا وسائر أشعارها ما قطع، ونسبت من ذلك إلى قائله ما أهمل، وكثير

ما يرد البيت المفرد والشرذ الغفل المجرد... وذكرت اختلاف الروايات فيما نقله أبو عليّ ذكر مرجح ناقد، ونبهت على ما وهم فيه، تنبيه منصف لا متعسف ولا معاند، محتج على ذلك بالدليل والشاهد ⁽⁴⁷⁾ »

ولعل هذه الكتب التي سبق ذكرها تعتبر نماذج طيبة لما حققه القدماء، بلغت من المستوى التحقيقي، ما لم يصل إليه جهابذة المحققين في القرن العشرين .

خامسا : الهوامش

للهوامش أهمية عظمى في عرض النتائج التي توصل إليها المحقق، واختلاف الروايات والقراءات التي وقف عليها .

والغاية منها : تجريد المتن من الاستطرادات التي لا تعد جزءا رئيسيا من الكتاب، وفي الوقت ذاته فإنها ضرورية لإعطاء القارئ صورة لاختلاف القراءات وشرح اللغويات، وترجمة الإعلام، وهي ما تعرف اليوم ب (تخريج النص) يعني نسبة كل قول إلى قائله في الكتاب الذي يحقق، ويدخل في ذلك تمييز ما يضيفه راوي الكتاب، أو ناسخه أو مملكه، من تهميش، أو تحشية، ويدخل في ذلك النصوص التي يعزوها المؤلف إلى مصادره، وتخرج آيات القرآن، أو الحديث، والأمثال، وكل ما يتطلبه منهج التحقيق .

فما موقف الأسلاف من هذه الهوامش ؟

منذ نشأة المخطوط العربي، كان النساخون يتركون هامشا أبيض على جانبي الصفحة المكتوبة، وكانت مساحة الهوامش تتناسب مع حجم الصفحة نفسها فتتسع كلما كبرت الصفحة وتضيق كلما صغرت .

وكان يُطلب من الناسخ ذلك، ويُطلب منه أن تكون رعوس السطور وأواخرها متساوية فإنه متى خرج بعضها عن بعض قبحت وفسدت ⁽⁴⁸⁾ وكان النساخون يراعون هذه القواعد إلى حد كبير، ونتيجة لذلك خرجت مخطوطات القرون الأولى وقد تساوت سطورها في الطول واتفقت في نقطة البدء والانتهاء إلا في القليل النادر، وكوسيلة من وسائل ضبط نهاية السطور كانوا يستعملون المدّ، أو المطّ في الكتابة، وكانت له قواعد وأصول متعارف عليها فلا يجوز إلا إذا كانت الكلمة أربعة أحرف فأكثر .

وكان القدماء يعدون الحواشي - التي تعد الهوامش اليوم في عصر الطباعة - من أهم ما ينبغي أن يعني به المحقق، وينبهون على أنه « لا بأس بحواشي الكتاب من فوائد متعلقة به ولا يكتب في آخره (صح) بل ينبه عليه بإشارة للتخريج بالهندي مثلاً ، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية (ح) ، و لا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والحل مثل : تنبيه على إشكال ، أو احتراز ، أو رمز ، أو خطأ ونحو ذلك ، ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب »⁽⁴⁹⁾.

وذكر الزمخشري أن العرب كانوا يقولون : « حلية الخرائد : الخلق في ذفاريها ، وحلية الدفاتر : اللحق في حواشيه » والمغاربة يقولون : « الدرر في الطرر » وقيل لأبي بكر الخوارزمي عند موته ما تشتهي ؟ قال : « النظر في حواشي الكتب »⁽⁵⁰⁾.

والكثير من المخطوطات الأدبية و اللغوية التي وقعت لنا ، ووقفنا عليها في أثناء عملنا في هذا الحقل ، نرى على جانبي الصفحة منها مقابلة وشروحاً لغوية ، لكن قل أن نجد فيها رموز إلى نسخ معينة ، بل كان المقابل يقول : في « نسخة كذا » دون أن يرمز للنسخة .

وإذا كثرت التعليقات والشروح رأينا من يفرد لها كتاباً مستقلاً ، كما فعل المعري في بعض كتبه التي منها « ذكرى حبيب » و « عبث الوليد » فإنه يقول في مقدمة (عبث الوليد) .

« أثبت ما في ديوان البحري ، مما أصلح من الغلط الذي وجد في النسخة المكتوب في آخرها : إنها بخط ظفر بن عبد الله العجلي ، وإنما أثبت ذلك ليكون مولاي الشيخ الجليل - أدام الله عزه - كأنه حاضر للقراءة ، ولم يكن إثبات جميع الأغلاط لأن أكثرها غير مخيل »⁽⁵¹⁾.

ففيهم من هذا أن أحد رؤساء⁽⁵²⁾ من معارف أبي العلاء ، كان عنده نسخة من ديوان البحري ، بخط ظفر العجلي فيها أغلاط استعصى تقويمها على ذلك الرئيس الجليل ، فأرسلها إلى أبي العلاء ليقوم من أودها واعوجاج أوزانها ففعل ، ولا نعلم أن كان أبو العلاء كتب تلك التعليقات في كتاب مستقل ، أو انه علقها على هامش النسخة وأعادها إلى صاحبها ، فجاء من جردها في كتاب . وكيفما كان الحال فقد سمى أبو العلاء هذه التعليقات « عبث الوليد » .

ونرى ابن مالك بعد ذلك يفرد كتاباً لتحقيقاته على صحيح البخاري سماه « شواهد التوضيح ، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » وكذلك فعل القاضي عياض في « مشارق الأنوار » ومثله فعل ابن قرقول في « مطالع الأنوار » ولعل المتصفح السريع لهذه الكتب يرى فيها - كما سبق أن ذكرنا - منهجاً دقيقاً للتحقيق العلمي لا يكاد يطاوله أحد الآن .

يحدثنا القاضي عياض عن منهجه في تحقيقه للكتب الثلاثة :

1- الموطأ

2- صحيح مسلم

3- صحيح البخاري

فيقول : « فتولينا إتقان ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها ، ولا يبقى بها إهمال ييهمها ، فإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات ، نبهنا على ذلك وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك ، بحكم ما يوجد في حديث آخر ، رافع للاختلاف ، مزيج للإشكال ، مريح من حيرة الإبهام والإهمال ، أو يكون هو المعروف في كلام العرب ، أو الأشهر أو الأليق بسياق الكلام والأظهر ، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء وقدوة الأئمة على المخطأ والمصحف فيه ، أو أدركناه بتحقيق النظر وكثرة البحث » (53).

والواقع أن الباحث لا يكاد يقع نظره على كلمة من كلمات هذه الكتب إلا ويجدها محققة في غاية الدقة ، وليس أدل على ذلك من أن نسرد بعض النماذج . عندما تعرض القاضي عياض للفظ (مَيْطَان) قال : « ميطان : المذكور ، في شعر بني قريظة ، في مسلم كذا ، وهو : بفتح الميم وسكون الياء باثنتين تحتها ، وطاء مهملة وآخره نون ، وكذا ضبطناه عن أكثر الرواة وكذا صوبه الجياني ، وكذا ضبطه أبو عبيدة البكري ، وقال : هو من بلاد بني مزينة ببلاد الحجاز ، إلا انه قيده بكسر الميم ، وكذا رواه بعض رواة مسلم ، وكان عند العذري (منطار) بنون أولا بعد الميم وآخره راء كذا قَيَّدَتْهُ عن بعض أصحابه ، وعن غيره (مطار) بميمين . وكان عند ابن ماهان (محيطان) بحاء مهملة وكلاهما خطأ » (54).

ونسوق النموذج الثاني عن ابن قراول ، فعندما ذكر (رودس) الجزيرة المعروفة قال : « رودس : بضم الراء ، ضبطناه عن الصدفي والأسدي وغيرهما ، إلا الخشني والتميمي فانه عندهما بفتح الراء ، ولم يختلفوا في الدال أنها مكسورة ، وقيداه عن بعضهم في غير الصحيحين بفتح الدال ، وكلهم قالوه بسين مهملة ، إلا الصدفي عن العذري ، فإنه عنده بشين معجمة ، وقيدناه في كتاب أبي داود من طريق الرملي بذال معجمة وسين مهملة ، وقال هي جزيرة بأرض الروم » (55).

وهذه الكتب فيها من التحقيقات اللغوية والأدبية ، ما لا يكاد يتوافر في كتاب آخر ، وغالبا ما يكون هذا الصنيع (أفراد التعليقات والتهميشات بكتاب مستقل) عندما تكثر التعليقات ، والتهميشات ولا يحتملها الهامش المخصص له على جانبي الصفحة.

هذا والقارئ لكتاب البخلاء للجاحظ ، بتحقيق الدكتور طه الحاجري يجد أن المحقق أفرد للتعليقات والتهميشات ،قسما خاصا ، ألحقه بآخر الكتاب ، وقد سبقه بعض المستشرقين إلى هذا الصنيع .

ورأينا من يجعل للقراءات أرقاما بالهامش ، وللتعليقات أرقاما أخرى ويميز بينهما بجدول في نفس الصفحة⁽⁵⁶⁾ ويقول : « رأيت أن أفصل بين الحواشي التي للمقابلات ، وبين الحواشي التي للشروح ، والتعقيبات فجعلت لهذه أرقاما مستقلة ،ولتلك أرقاما مستقلة ، ثم فصلت بينهما فصلا يرفع اللبس ،فجعلت أرقام الأولى بالإفرنجية ،وأرقام الثانية بالعربية »⁽⁵⁷⁾ .

هذا وكثيرا ما ترد تحقيقات أسلافنا في أثناء الشرح ،وفي بطون الكتب أو الدواوين التي تشرح ،فالشارح عليه أن يتأكد من الرواية قبل شرحها ،وقد يروي اللفظة المراد شرحها بعدة روايات ويوجه كل رواية على معنى ،وقد يضعف بعضها ويصحف ثانية ، فإذا قرأنا شروح أبي العلاء مثلا في (ذكرى حبيب) و(عبث الوليد) و(معجز أحمد) نرى ان شرحه يتميز بكثرة رواياته « فأبو العلاء أكثر الشراح ذكرا لرواية آخر»⁽⁵⁸⁾ وأكثر كذلك احتيالا على وجه آخر في تخريج المعنى ،فعندما تعرض لشرح بيت المتنبي :

أتى خبِرُ الأميرِ فقيلَ كُروا فقلت : نعم ،وقَدْ لَحِقُوا بِشَاش

يقول : « روى «أجل» و«البشاش» بلدة بالترك وروى «كُروا» بفتح الكاف ،وهو رواية ابن جني»⁽⁵⁹⁾ .

وعندما تعرض للبيت :

إذا صعدتَ إلى ذا مالٍ ذا رهبا وإن صعدتَ إلى ذا رهبا

يقول : « روى في المصارعين «رهبا» .. وروى في الثاني «رعبا»«ورغبا»بالغين المعجمة ،فالمعنى على هذا أن أحدهما كان للسطوة والنكال ،والآخر للرغبة والنوال »⁽⁶⁰⁾ ومثل هذا كثير ،فيما تعرض له أبو العلاء بالشرح ،فهو يعتبر من المحققين المدققين في شرحه ، وأحيل القارئ على ما ذكرت من الكتب وعلى الآليء لأبي عبيد البكري فسيجد في هذه الكتب وأمثالها من التحقيقات العلمية ما يستقل بجواره عمل المعاصرين من المحققين ،أو عمل المستشرقين .

هذا وسأعرض نموذجا يتضح فيه تحقيقات ثلاث:

1 - أبو العلاء.

2- البكري.

3- الميمني.

ذكر البكري أن أبا علي أنشد لفاطمة بنت الأحجم⁽⁶¹⁾ :

قَدْ كُنْتُ لِي جَبَلًا أَلُوذُ بِظِلِّهِ

يقول البكري معلقاً على ذلك : « قال السكري : هذا الشعر لليلى بنت يزيد الصعق ، ترثي ابنها : قيس بن زياد بن أبي سفيان بن عوف بن كعب ، وقال الأخفش : إنه لامرأة من كندة . وأول رواية من رواه لفاطمة كما قال أبو علي :

يا عَيْنُ جُودِي عِنْدَ كُلِّ صَبَّاحٍ جُودِي بِأَرْيَعَةٍ عَلَى الْجَرَّاحِ

والجراح زوجها . وفيه :

وَإِذَا دَعَتْ قَمَرِيَّةً شَجَنَّا لَهَا

أخبرني غير واحد عن أبي العلاء المعري أنه كان يردّد هذه الرواية ويقول : إنها تصحيف

وينشده :

وَإِذَا دَعَتْ قَمَرِيَّةً شَجَبَّا لَهَا

يعني فرخها الهالك ، وهو الهديل ، والشجب : الهلاك⁽⁶²⁾ .

ثم يقول البكري مفاضلاً ، ومرجحاً لرواية أبي العلاء : « وهذه رواية حسنة مقبولة والحق أحق

أن يتبع » .

من هذا - ومثله كثير - نرى أن بعض الشراح يمتازون بالتحقيق والتدقيق ، وقد برز فيه أعلام

أجلة من أمثال أبي العلاء والبكري والمرزباني في الموشح ، والبغدادي في خزانة الأدب ، وأبي الفرج في

الأغاني وغيرهم . « .

وقد رأينا أنه منذ العصور الأولى ، وضع العلماء الجذور الأولى للتحقيق ، ويعد أول من تكلم

في هذه الناحية ووضع أسسها ، رجال الحديث في كتب مصطلح الحديث ، وأخص بالذكر منهم أبا

محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفي سنة 360 هـ ، والخطيب البغدادي المتوفي

سنة 463 هـ في كتابيه (الكفاية في علم الرواية) ، و(الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) ، ثم

القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفي سنة 554 هـ في كتابه (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية

وتقعيد السماع) ، وفي مقدمة كتابه (مشارك الأنوار) وابن قراول في مقدمة كتابه (مطالع الأنوار)

،ومن بعدهم الإمام الحافظ تقي الدين بن الصلاح الشهرزوري المتوفي سنة 643 هـ ،والذي جمع فأوعى في كتابه الشهير (معرفة أنواع الحديث) المشهور (بمقدمة ابن الصلاح) .
ومن الغريب حقًا أن يدعي سنيوبوس :أن نقد التحقيق أسلوب حديث في البحث ،وان الشرقيين ،وأهل العصور الوسطى لم يفتنوا إليه ولم يستخدموه.
ولا ريب أنه كان يجهل ما قدمه دارسو الحديث من خدمات في النقد الخارجي (التحقيق) ،وما وضحه أبن خلدون من ضرورة هذا النقد .

ولقد وجد قدماء العرب النظر إلى ضرورة الدربة والممارسة بأسلوب الكتاب المراد تحقيقه ،وبأسلوب مؤلفه ،فيذكر أبو العلاء المعري في مقدمة كتابه المعروف (بذكرى حبيب) انه :« إنما أغلق شعر الطائي أنه لم يؤثر عنه ، فتنقله الضعفة من الرواة ،والجهلة من الناسخين فبدلوا الحركة بالحركة ،فأوقعوا الناظر بما جنوه في أم أدراص وتغلس ،وغيّروا بعض الأحرف بسوء التصحيف ،فغادروا الفهم خابطًا في عشواء ،لأن تغيير الضمة إلى الفتحة والكسرة ، ينشب الفطن في الحباله ،فأما نقل الحاء إلى الخاء ،والدال إلى الذال ،فيحدث عنه إلباس تقرن عنه بلادة ،وإنتكاس»⁽⁶³⁾ ،ثم يجيء التبريزي فيضم صوته إلى صوت أبي العلاء قائلاً :« في شعر أبي تمام صنعة ، لا يكاد يخلو منها مواضع مشكلة ،تصعب على كثير من الناس ،لاسيما من لا يستأنس بطريقته (أبي تمام) ،فيقع لذلك فيه خلل لأن شعر غيره يقرب متناوله».

وفي القرن العاشر ألف الشيخ عبد الباسط العلمي المتوفي 981 هـ كتابًا سماه (المعيد في أدب المفيد والمستفيد) ،وهو إختصار لكتاب (الدر النضيد) وكذلك ألف ابن جماعة كتابه (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم) .

وهذه الكتب تمثل في بعض أبوابها منهجًا تحقيقيًا طيبًا ،ولا مجال للشك في قيمة هذين المؤلفين (المعيد ،التذكرة) لمن ينشد الدقة والأمانة .

وقد رأينا رجال الأدب يطبقون هذه الأسس ،وإنها لبينة في الكتب الأدبية واللغوية من مثل اللآلئ ومعجم البلدان ،وأسس الغابة خزانة الأدب ،وشواهد التصحيح إلى غير ذلك الكثير مما ذكرنا وما سنذكر .

ولعل عصرا لم يظلمه الباحثون المعاصرون من عرب ومستشرقين كما ظلم العصر الممتد من سقوط بغداد في أيدي المغول سنة 656 هـ إلى سقوط دولة المماليك المصرية الشاملة في أيدي

العثمانيين سنة 923 هـ ، فقد سمي بعصر المغول ، ونعت بأنه عصر انحطاط وضعف في جميع شئون الحياة العقلية والأدبية .

ومن الظلم البين لهذا العصر الذي محقنا فيه المغول والصليبيين ، ودمرنا جموعهم تدميرا ، أن يوصف في ديارنا المصرية الشاملة بأنه كان عصر انحطاط وإعياء فكري وعقد شديد ، لا لما رُذِّ إلينا منه من قوانا الحرية الضاربة فحسب ، بل أيضا لأننا حملنا في قوة حينئذ أمانة الحضارة العربية ، مما جعل بلادنا ملاذا لعلماء صقلية ، وأدبائها منذ سقوط جزيرتهم في أيدي النورمان ، كما جعلها ملاذا أيضا لأدباء الأندلس وعلمائها ، منذ أخذت مدتهم تسقط في قبضة الإسبان ، وفي هذه الفترة أيضا وجه صلاح الدين وآل بيته العناية البالغة إلى تأسيس المدارس وازدياد المعرفة ، وفي نفس هذا الاتجاه دُفعت السلاطين المماليك في هذا العصر ، بحيث لم تكد تخلو مدينة بل قرية كبيرة فيه من مدرسة ترسل الضوء العلمي والأدبي إلى كل ما يحيط بها ، مما هيأ للديار المصرية والشامية نهضة ثقافية محققة ، وقد مضت تضم إلى صدرها في إعزاز كثيرين من علماء الأقطار العربية ، وأدبائها الذين وفدوا عليها في القرنين السابع والثامن الهجريين ، وفتنوا فتنة شديدة بنهضتها ، فنزلوها وقطعوا صلتهم ببلدانهم وأوطانهم الأصلية نذكر منهم على سبيل المثال : ابن مالك الطائي الجياني نزيل دمشق إمام النحو المشهور ، وابن سعيد الغرناطي المؤرخ الأدبي نزيل القاهرة وحلب ، وابن خلدون التونسي مؤسس علم الاجتماع الذي اتخذ القاهرة دارًا له ، ومثله ابن منظور اللغوي الإفريقي صاحب لسان العرب . وبذلك كانت تنتظم في هذا العصر بين أبناء القطرين : المصري والشامي أبناء الأقطار العربية الأخرى ، هذا فضلا عن السيوطي ومؤلفاته ، والسخاوي ، وصاحب نهاية الأرب ، والقلقشندي ، وابن تيمية ، وابن الصلاح ، وابن جماعة ، والعمرى صاحب مسالك الأبصار .

ولكي يحقق العلماء والأدباء المصريون والشاميون كل ما ابتغوا لحضارتنا من نماء وازدهار وإثمار ، نراهم يعتمدون في ذلك على الحفاظ على التراث العلمي والأدبي ، بحيث تظل مصادره التي أبدعتها الأجيال السابقة ، بل بحيث تحيا فيها الأجيال الجديدة حياة خصبة ، حياة تتغذى عقولهم فيها بكل ما خلفه الأسلاف من معارف علمية ، كما تتغذى قلوبهم بكل ما خلفوا من آيات أدبية .

وقد اتخذت عنايتهم بالتراث العلمي والأدبي وسيلتين كبيرتين : وسيلة إحياء التراث بعرضه عرضًا دقيقًا وشرحه وتفسيره ، ووسيلة تجديده بما يضاف إليه من زاد علمي ومتاع أدبي ، حتى ليصح الوصف الدقيق لهذا العصر أنه عصر إحياء التراث العربي وتجديده .

وكان أول ما عني العلماء المصريون والشاميون في إحياء مصادر التراث العلمي تحري روايتها ، وإلا يدخل على ألفاظها أي تحريف أو تغيير ، ولذلك طلبوا فيها ألا تؤخذ من الصحف المكتوبة مباشرة ، بل يجب أن يضاف السماع من أفواه العلماء الذين اشتهروا بدقتهم وشدة تحريمهم ، وأنهم لا يحرفون الكلم عن مواضعه ، مهما كان عندهم من ثقبوب الفهم والقدرة على التصرف بالألفاظ ، والعلم بدلالاتها ومقاصدها ، وهداهم تدقيقهم في رواية التراث على هذا التشدد في التمسك بكل حروفه وألفاظه ، أن يفردوا مباحث طويلة لطرق السماع من الشيوخ ، ومتى يصح لتلميذ أن يروي عن أحد شيوخه كتابًا من الكتب القديمة ، واشتروطوا في كل تلميذ يروي كتابًا أن يكون شيخه قد أذن له بذلك ، لا إذنا شفويًا بل إذنا مكتوبًا يكتبه الشيخ على نسخته المخطوطة ، وسموا ذلك (إجازة) ونجدها مسجلة على كثير من مخطوطات العصر ، إذ يكتب الشيخ مثلاً أجزت فلانًا برواية هذا الكتاب عني .

ويبهنا أنهم نفذوا في أثناء ذلك إلى وضع المنهج القويم لإخراج نسخة وثيقة من كتاب تعددت أصوله وطرق روايته ، وخير ما يصور ذلك : إخراج اليوناني الحافظ الدمشقي المشهور لصحيح البخاري كما سبق أن ذكرنا ، فقد رأى أن يحكم إخراجها في أصدق صورة ممكنة ، وأخرج من الروايات العديدة والأصول التي كانت بين يديه نسخة علمية وثيقة ، مثبتًا فيها كل وجه من وجوه الخلاف ، من نسبته إلى راويه الأصل الذي ورد فيه ، وصنع ذلك في واحد وسبعين مجلسًا حضره جماعة من العلماء ، كان كل منهم ينظر في أثناء قيامه بصنيعه في نسخة معتمدة من الصحيح ، لغرض المراجعة والمقابلة ، وابن مالك العالم النحوي المعروف يسمع له كما يسمعون ويوضح - بطلب اليوناني - بعض مشكلات الألفاظ ، والتراكيب ، وهذه صورة تبلغ الذروة في التحقيق العلمي الدقيق للتراث العربي وإحياء مصادره على خير وجه ممكن .

وواضح من هذا العمل اليوناني ، أنهم لم يكتفوا في إحياء التراث بالحفاظ على نصوصه ، وأدائها أداء دقيقًا ، بل امتد طموحهم إلى تحقيق هذه النصوص ، والمقارنة العلمية المتصلة بين الأصول والروايات والنسخ التي تشتمل عليها ، مقارنة تنتهي بالتحقق لنص من النصوص إلى استخلاص نسخة وثيقة بعد طول الفحص والتثبت والتوقف ، في مواضع التوقف ، والصدور عن يقين .

المراجع:

(1) - انظر الدكتور أسد رستم في كتابه (مصطلح التأريخ) المقدمة، بيروت 1993، ص 83

(2) - يتزعم هؤلاء الفئة الدكتور صلاح الدين المنجد انظر (نقد النصوص) له

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

- (3) - ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود شاكر، القاهرة 1952
- (4) - المرجع نفسه، ص 40
- (5) - المرجع نفسه، ص 9
- (6) - ابن النديم الفهرست، ج 1، القاهرة، 1963، ص 384
- (7) - انظر: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: علال الفاسي ومحمد بن تاويت الطنجي، الدار البيضاء. مقدمة المحققين لمختصر العين، ص 7 و 8
- (8) - انظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، القاهرة، 1958، ص 1 وما بعدها
- (9) - انظر: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، دار الكتب المصرية 1972، 92/3
- (10) - المرجع نفسه، 222/9
- (11) - المرجع نفسه، 5674/16 ط، دار الشعب المصرية 1973 و 77/14 ط بولاق 1258 هـ
- (12) - طبقات ابن المعتز 89
- (13) - هو المؤرخ الشهير صاحب الكامل، ولد في الجزيرة ونشأ بها مع أخويه: ضياء الدين اللغوي، ومجد الدين المحدث ثم انتقل والدهم بهم إلى الموصل، وطوف في البلاد العربية وكان إماما في التاريخ والحديث عالما بآساب العرب وأيامهم ووقائعهم وأشهر مؤلفاته: الكامل، أسد الغابة، اللباب، تحفة العجائب، تاريخ الدولة الأتابكية،
- أنظر: ترجمته في تاريخ آداب اللغة العربية لجرحي زيدان، القاهرة، 1937، ج 80/3
- (14) - عز الدين بن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ط دار الشعب المصرية، 1967 م، 337/2 .
- (15) - التقريب والتيسير 395 ط 1959
- (16) - هو عبد القادر بن عمر البغدادي أصله من بغداد درس في القاهرة وتردد عليها ومات بها سنة 1093
- (17) - البغدادي، خزانة الأدب: مقدمة المؤلف، المكتبة السلفية 1347 هـ.
- (18) - مقدمة ابن الصلاح، الطبعة الأولى، القاهرة، 1326 هـ، ص 87
- (19) - انظر: المرجع نفسه ص 19-23
- (20) - الآمدي، لموازنة بين أبي تمام والبحري، تح: سيد صقر، القاهرة 1961، ص 386
- (21) - القاضي عياض، الإلماع، تح: سيد صقر، القاهرة 1970، ص 75
- (22) - الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، الهند، 1357 هـ، ص 214
- (23) - السيوطي، المزهري، 333/2، مرجع سابق.
- (24) - مخطوط ربيع الأبرار ص 177 أ من النسخة رقم 155 أدب، وقد تم طبعه سنة 1992 بتحقيق عبد المجيد دياب، ونشر في 4 مجلدات من مركز تحقيق التراث - الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- (25) - انظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: أبو الفضل إبراهيم 1955، 351/2
- (26) - روزنتال، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، تر: أنيس فريجة، بيروت، 1961، ص 64
- (27) - انظر: أبو عبيد البكري، مقدمة تحقيق سمط الآلي
- (28) - انظر: ربيع الأبرار للزخشري مخطوط رقم 155 أدب دار الكتب المصرية ص 373 أ
- (29) - المرجع نفسه ص 279

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

- (30) - اليونيني :علي بن أحمد بن عبد الله اليونيني ولد في رجب سنة 621هـ وقرأ البخاري على ابن مالك تصحيحا وسمع منه ابن مالك رواية ،وأملى عليه فوائد مشهورة ،الدرر الكامنة 3/171-172
- (31) - مقدمة صحيح البخاري، ط دار الشعب، القاهرة 1958
- (32) - حققه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ونشرته دار العروبة سنة 1957
- (33) -ابن مالك،شواهد التوضيح، تح : محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة1957، ص 320
- (34) -انظر: العسقلاني،إرشاد الساري. شرح البخاري، القاهرة، د.ت 1/89، 191، وما يليها.
- (35) -انظر القاضي عياض المتوفي سنة 544 في مقدمة (مشارك الأنوار) واللفظ لابن قراول إبراهيم بن يوسف المتوفي سنة 569 في كتابه (مطالع الأنوار على صحاح الآثار)المقدمة مخطوطة رقم 86 لغة تيمور ص 3،4
- (36) -روزنتال، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، 72 وما بعدها،مرجع سابق.
- (37) -طاش كبرى زاده ،مفتاح السعادة،د.ط،د.ت. 1/183
- (38) -الشافعي، رسالة الأم،تح:أحمد شاكرا،القاهرة،1940، ص 18
- (39) -مقدمة صحيح البخاري
- (40) -المرجع نفسه.
- (41) -راجع إرشاد الساري 40/1 وما يليها ،وروزنتال في مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي 66
- (42) - وهذا إذا كان المحقق يقوم بتحقيق نسخة بعينها
- (43) - القاضي عياض،الإلماع 189،مرجع سابق.
- (44) - ديوان سحيم عبد بني الحسحاس،تح: عبد العزيز الميمني،القاهرة 1990،ص7
- (45) -الأزهري، تهذيب اللغة، القاهرة 1964، ص 37،38
- (46) -ابن قراول (ت 569) مخطوط مطالع الأنوار المقدمة مخطوط رقم 86 لغة تيمور
- (47) - أبو عبيد البكري ،سمط اللآليء 3/1، مرجع سابق.
- (48) -الاقتضاب 68 والكتاب لابن درستويه 73
- (49) -العلموي، المعيد في أدب المفيد والمستفيد 139 وانظر الدر النضير للبدر الغزي ،مجلة معهد المخطوطات مايو سنة 1964،وانظر السنن للبيهقي لترى صورة حية لهذا العمل في المخطوط رقم 2241- حديث 8 أ 104، 120
- (50) - انظر ربيع الأبرار مخطوط رقم 592 أدب تيمور ورقة 77
- (51) -مقدمة عبث الوليد لأبي العلاء المعري،القاهرة،1970
- (52) - هو : أبو اليمن المسلم الحسن بن الحسين بن غياث الكاتب الحلبي وصاحب الديوان في حلب ،(الجامع في أخبار أبي العلاء777)
- (53) - القاضي عياض،مقدمة مشارق الأنوار،المغرب، د.ت
- (54) -المرجع نفسه، 344 ، 345
- (55) - مطالع الأنوار 229 ،ورودس :جزيرة ببحر إيجة تابعة الآن لليونان
- (56) -انظر منهج تحقيق كتاب المعارف لابن قتيبة ،عمل الدكتور ثروت عكاشة، القاهرة 1960.
- (57) - ثروت عكاشة (المعارف،المقدمة)
- (58) -عبد عزام ،مقدمة ديوان أبي تمام، بشرح التبريزي، القاهرة 1951.

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

- (59) - مخطوط معجز أحمد 25 أدب قوله ص 166، حقق هذا الكتاب عبد المجيد دياب، ونشرته دار المعارف في ذخائر العرب باسم (شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري) معجز أحمد
- (60) - المرجع نفسه ص 150
- (61) - يقول الميمني معلقا: الأبيات لها في الحماسة 189/1 وعنه في ح 513/2 قال وتمثلت بها فاطمة، والميمني 438/1 وفي المقطعات 131 لامرأة من خزاعة ترثي أباه، ولعائشة رضي الله عنها عند البلوى 544/2 بزيادة 5 أبيات عن الأوائل، وفي بعض نسخ الحماسة زيادة.
- (62) - أبو عبيد البكري، سمط اللآليء ص 626، مرجع سابق.
- (63) - ديوان أبي تمام بشرح التبريزي: المقدمة